تنمية .. أم تبعية اقتصـــادية وثقـــافية ؟

د. جلال أحمـــد أمين

١ ــ مقـــــدمة :

منذ نحو مائة عام كتب واحد من دعاة الاصلاح أنه كما ان من غير الجائز ان يكون حكمنا على شخص ما مبنيا على رأى هذا الشخص فى نفسه فانه لا يجوز ان يكون أساس حكمنا على عصر من العصور ما يسمى به هذا العصر نفسه . وقد عرف النـــاس عصورا أسمت نفسها عصور الحرية أو الاشتراكية أو غير ذلك من الأسماء ، ثم جاء حكم الأجيال التالية مخالفا تماما لذلك . فعصر الحرية الذى دشنته الثورة الفرنسية مثلا ، تبين فيما بعد انه عصر اطلاق الحرية للبورجوازية ، وبعد ما يقرب من قرن ساد فيه الظن بأننا دخلنا عصر الاشتراكية بدأنا نرجح ان ما سمى ببناء الاشتراكية لم يكن أكثر من بناء مجتمع صناعى . وأخشى أن تكون نظرتنا الى العصر الذى نعيش فيه على أنه عصر التنمية وعصر كفاح البلاد المسماة بالمتخلفة من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ، تنطوى على نفس الخطأ ، وان مضمون الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، كما تعبر عنه وثائق الأمم المتحـــدة يساهم فى تكريس هذا الخطأ وتدعيمه .

ان من المهم جدا فى اعتقادى أن نحاول تجاوز التحليل الجزئى للجوانب المختلفة لهذه الدعوة ، من دعوة الى اصلاح نظام النقد الدولى ، الى وقف تدهور معدل التبادل ، الى المطالبة بمزيد من المعونات الاقتصادية ، الى الدعوة الى سيطرة هذه البلاد على مواردها الطبيعية .. الخ . وان نحاول التساؤل عما تعنيه هذه الدعوات كلها بالفعل لمستقبل العالم الثالث . هل تعنى حقا الارتفاع بمستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد . وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لهم ؟ أم أن هذه الدعوات كلها لا تخرج فى نهاية الأمر عن ان تكون محاولة جديدة أكثر فعالية لادماج دول العالم الثالث ادماجا كاملا فى اطار النظام الاقتصادى السائد ، وربطها بعجلة النمو للبلاد المتقدمة صناعيا ، واخضاعها لنمط جديد من انماط تقسيم العمل الدولى دون أن يكون فى هـــذا كله مصلحة واضحة للجزء الأكبر من سكان العالم الثـــالث ؟ .

---

(١) سوف استمر فى استخدام مصطلحات البلاد المتخلفة والمتقدمة والنامية والاقل نموا ، على مضض حتى ابين الاساس الذى يتعين بناء عليه رفض أمثال هذه المصطلحات .

ان هذا بالضبط هو ما سأحاول ان ابينه فى هذه الكلمة ، متناولا أربعة من المبادىء التى يقوم عليها اعلان الأمم المتحدة الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ ، متضمنا الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . هذه المبادىء الأربعة هى :

اولا : الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة .

ثانيا : الدعوة الى تقديم مزيد من المعونات الى الدول النامية .

ثالثا : تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على هذه الدول مع اخضاعها للمراقبة والتوجيه .

رابعا : الدعوة الى تدعيم التعاون الاقتصادى ، بكافة صوره ، بين البلاد المتقدمة والمتخلفة .

وسوف أحاول أن ابين بالنسبة لكل من هذه المبادىء الأربعة ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد المقترح ، ليس جديدا بالدرجة الكافية . بل هو نبيذ قديم وضع فى أوان جديدة . وان الرضا به يتضمن نوعا من الاستسلام للمقادير من جانب دول العالم الثالث ، وان أقصى ما يمكن ان ينتج عن تطبيقه هو اخضاع هذه الدول لمزيد من التغريب Westernization ولمزيد من الغزو الاقتصادى والثقافى .

٢ ـ الدعوة الى القضاء على « الفجوة » بين مستويات المعيشة :

فلنتناول أولا دعوة النظام الاقتصادى الجديد الى القضاء على ما يسمى « بالفجوة » بين مستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة والمتخلفة ، تلك الفجوة التى يبدو أنها أصبحت جزءا أصيلا من الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها يقض مضجع البلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر فى البلاد المتقدمة على السواء ، دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الاطلاق . أقول أنه لا مبرر على الاطلاق للقلق لوجود هذه الفجوة ، وان من الخطأ تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه محاولة القضاء عليها ، لأسباب أربعة على الأقل :

السبب الأول : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء على الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فيها وفى البلاد المتقدمة يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة يقطعان طريقا واحدا بغية الوصول الى نفس الهدف ، وان ما بينهما من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا انقضاء وقت كاف . ان الذين يرفعون شعار القضاء على الفجوة يفترضون فى الواقع ان للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية ، ولا يدور بخلدهم قط ان

الدول الفقيرة يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وان تسلك للوصول اليها طرقا مختلفة .

والسبب الثانى : هو ان تحديد هدف البلاد الفقيرة بانه القضاء على الفجوة فى مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ، ينسب الى شعوب البلاد الفقيرة آمالا وأهدافا هى ابعد ما تكون عن الواقع . ان هدف اللحاق بمستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة يكون هو حقا هدف اقلية صغيرة من سكان المدن فى دول العالم الثالث ، تلك الاقلية التى يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بالثقافة الغربية بان تطمح الى اللحاق بمستوى المعيشة الغربى وتقليد نفس النمط من الحياة . أما العالبية العظمى من سكان هذه البلاد فان طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقى للشرب ، وغذاء ومسكن افضل قليلا مما يتوفر لهم بالفعل . انهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وان سمعوا بها فانهم على الأرجح لا يرون فى وجودها ما يعنيهم كثيرا أو قليلا .

والسبب الثالث : هو ان النجاح فى ايهام دول العالم الثالث بان هدفها يجب ان يكون هو اللحاق بمستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة من شأنه ان يصرف انتباه راسمى السياسة فى تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية فى رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الاطلاق فى تضييق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى . ان ابسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التى من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان دخلا دون أن تنعكس على الاطلاق فى صورة ارتفاع فى متوسط الدخل . وقل مثل ذلك على ما يمكن ان تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير فى مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه ان يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية ، دون أن ينعكس هذا بالضرورة فى ارتفاع الناتج القومى أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدى الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية . فلنقارن هذا الاجراء بتغيير مناهج التعليم ،باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصلته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس مع استمرار مضمون التعليم على ما هو عليه من قلة ملاءمته لحاجات المجتمع الفعلية ، ومع تضاربه الصارخ مع القيم الاجتماعية السائدة . ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم عدد المبانى ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل الفجوة المشئومة الى التضاؤل ، دون ان ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية .

وأخيرا : فان ارتباط الدول الفقيرة بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول الصناعية يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما أنه مستحيل التحقيق . أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه .

لبيان ذلك دعنا نجرى عملية حسابية بسيطة نفترض بها ان دول العالم الثالث سوف تستمر فى النمو طبقا لنفس معدلات النمو التى حققتها فى السبع سنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٥ ، وان دولة كالولايات المتحدة سوف تستمر فى النمو بمعدل يرتفع بمقتضاه متوسط الدخل فيها ٣٪ سنويا . اذا افترضنا ذلك نجد ان دولة كالهند او دولة عربية كتونس تحتاج كل منهما الى أكثر من قرنين للوصول الى مستوى المعيشة الأمريكى ، وان دولة كأوغندا او ماليزيا أو بيرو تحتاج الى أكثر من أربعة قرون للوصول الى نفس المستوى ، بينما تحتاج دولة كالباكستان الى أكثر من سبعة عشر قرنا أو بالضبط الى ١٧٦٠ عاما .

على ان الأمر لا يقتصر على هذا ، ففى كل عام يظهر فيه ان الدول الصناعية قد نجحت فى النمو بمعدل اسرع من العام السابق ، أو ان الدول المتخلفة قد فشلت لسبب أو آخر فى الاحتفاظ بنفس معدل النمو ، فانه يصبح من الضرورى ان نعيد الحساب بحيث تصبح الفجوة أكثر اتساعا وتصبح الفترة اللازمة لعبورها أكثر طولا .

ان من الممكن الا نرى فى هذا أكثر من نكتة سخيفة : ان تحدد الدول الفقيرة لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف فى الابتعاد ، على ان بعض التأمل كفيل بان يدلنا على ان رفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة قد لا ينطوى على كل هذه الدرجة من الحماقة . فعلى الرغم من ان هذا الشعار قد يكون عديم الأثر وخاليا من اى معنى بالنسبة لرفع مستوى الرفاهية لغالبية سكان العالم الثالث ، فان رفع هذا الشعور يؤدى دورا لا يمكن الاستهانة به فى ضم تلك البلاد التى لم يتم تغريبها بعد الى فلك الحضارة الغربية ونمط الحياة فى العالم الصناعى . فكما ان تنمية روح التنافس بين المستهلكين فى داخل المجتمعات الصناعية تلعب دورا فعالا فى جلب مزيد من الضحايا لقيم المجتمع الاستهلاكى ، فان رفع شعار اللحاق بالدول الصناعية من شأنه أيضا ان يغذى الشعور بالحرمان لدى دول العالم الثالث على نحو يسهل انقيادها لنمط الحياة الغربى . ان الذى لايقتفى اثر خطواتك ويرفض ان يستمر فى السير ، قد تفقد تبعيته لك الى الابد ، وليس أكثر فعالية فى ضمان هذه التبعية من ان تحاول اقناعه باستمرار بانه ليس هناك هدف أكثر جدارة من ان يحاول اللحاق بك .

٣ ــ الدعوة الى مزيد من المعونات الأجنبية :

تتناول أيضا وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى جديد ، الدعوة الى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة ، عن طريق « المجتمع الدولى بأسره » ، وبغير شروط سياسية أو عسكرية .

فالوثيقة تتكلم اذن عن ضرورة تحرير المعونات الأجنبية من القيود السياسية والعسكرية ، ولكنها لا تتكلم عن القيود الاقتصادية ، الأمر الذى

يفسر بأن واضعى الوثيقة لا يرون فى القيود الاقتصادية نفس الخطر ، ونفس التهديد لحرية الدولة المتلقية للمعونة ، الذى يرونه فى الشروط العسكرية أو السياسية . هذا الاغفال للشروط الاقتصادية من أصعب تبريره بالنظر الى أن الجزء الأكبر مما تلقته دول العالم الثالث من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدولة المانحة للمعونة ، وان الجزء المقيد بهذا الشرط كان يميل الى الزيادة بصورة مطردة .

ففى تقدير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بلغت نسبة المعونات المقيدة بهذا القيد ٧٥٪ من مجموع المعونات الثنائية التى قدمتها دول المنظمة فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ بزيادة ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٤ . وبلغت نسبة ما أنفق من المعونات البريطانية على سلع بريطانية ٦٦٪ ، وما أنفق من المعونات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID على سلع أمريكية ما لا يقل عن ٩٣٪ ، بينما بلغت النسبة المقابلة فى حالة اليابان وألمانيا الغربية ٨٠٪ .

على أننا لا نريد فى الواقع أن نتسقط لوثيقة الأمم المتحدة اغفالا هنا أو خطأ هنالك ، فليس الخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية هو فى تقييدها بالشروط ، اقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية ، ولا هو فى أنها اتسمت بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظا منها هى أقل الدول حاجة اليها . وانما يكمن اعتراضنا الأساسى فى أن الأمم المتحدة لا زالت تتصور أن مشكلة العالم الثالث يمكن ان تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود .

ان أصحاب نظرية التنمية المستقلة ، يرون على العكس ان الافراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على الدول المتلقية للمعونة نمطا معينا من انماط النمو ليس هو انسب الانماط لها .

ذلك ان الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور ان تبذل ، جهدا يذكر فى جعل السلع التى تحصل عليها الدول المتخلفة عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، ومن ثم فان هذه السلع تتميز فى أغلب الاحيان بكثافة عنصر رأس المال وقلة ما تحتاجه من أيد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها باعتمادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد الأولية والوسيطة المتوفرة محليا . فالافراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية لا يساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ، ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولا يسمح بخلق طلب واسع على السلع الوطنية .

قد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة الاطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر فى اختيار نوع السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث انه يحررها من قيد انفاق ما تحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها . وقد يكون هذا هو بعض

ما قصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما اشارت الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولى بأسره » . على ان هذا القدر الأكبر من الحرية الذى تتيحه المعونات متعددة الاطراف هو فى الحقيقة كسب قانونى أكثر منه كسبا فعليا . فقد يكون للدولة المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق فى انفاق ما تحصل عليه فى شراء معدات أمريكية أو معدات المانية مثلا ، ولكن لنا ان نتساءل عما اذا كان هذا يشكل أى تحرير حقيقى للدولة المتخلفة فى عالم تزداد فيه يوما بعد يوم سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسية بحيث يكاد يستوى لدى هذه الشركات أن تواجه الطلب على منتجاتها عن طرق فروعها فى الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها فى المانيا . كما يستوى لدى الدولة المتخلفة ان تحصل على فنون انتاج المانية غير ملائمة أو على فنون انتاج أمريكية غير ملائمة أيضا . كما أنه ليس هناك فارق كبير بين ان يتم تغيير أذواق المستهلكين فى اتجاه تفضيل السلع المستوردة عن طريق تدريبهم على استهلاك المنتجات البريطانية أو اليابانية .

بل ان من الممكن ان نلمس فى بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا أكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها فى اختيار استراتيجيتها فى التنمية بأكثر مما تهددها المعونات الثنائية . ويكفى ان نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية » "Letter of Inter" الذى يشترط صندوق النقد الدولى الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها . ففى الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولى أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، الأمر الذى يزيد من تورط الدولة النامية فى فروع من الانتاج لاتتمشى مع أولوياتها وتفصيلاتها كما يورطها فى استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة .

وقل مثل ذلك على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية . فحقيقة الأمر ان الخبير الأجنبى ، سواء كان مهندسا استشاريا ، أو خبيرا فى التخطيط أو فى صياغة مشروعات التنمية أو فى اعداد دراسات الجدوى ، لا يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس فى حوزته . فأيا كانت درجة صدق نيته فى خدمة الدولة التى يذهب لمساعدتها فان المعرفة الوحيدة التى يتقنها هى معرفته بفنون الانتاج الغربية ، وليس هناك طائل من ان نطلب منه ان يقدم لنا من المشورة غير ما يمليه عليه هذا النوع من المعرفة . اما الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المذهل ان نلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجرد أن يمارسوا أعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندى أو العربى بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذى لم يعش قط فى هذا النوع من البلاد . والذى يزيد الطين بلة ان هذه المنظمات فى توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه ان يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذى يرسل اليه لتقديم

المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادى مصرى مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب ان تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتى اقتصادى هندى ليخبر وزير الاقتصاد المصرى بما يجب أن تكون عليه سياسة مصر الاقتصـــادية وما يجب أن يتضمنه « خطاب اعلان النية » .

على أن من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدى اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما أدى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال العشرين عاما الماضية من انخفاض مستمر فى معدل الادخار . اذ يبدو أن الحكومة المصرية قد تصورت أن اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة المدخرات ، ومن ثم تصورت انه اذا حـــدث وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا ان تلجأ مرة أخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية . وكأن موارد الادخار المحلية هى كمورد المـــاء الذى يمكن فتحه واغلاقه حسب الحاجة . ولكن الذى حدث هو أنه عندما فوجئت الحكومة المصرية فى منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل السابق ، وأن العبء الذى حملته القروض الأجنبيـــة لميزان المدفوعات لا يمكن الاستمرار فى تجاهله ، اذا بها تفاجأ أيضا بان ســـنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قـــد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قـــد صاحبه تعود النظر الى قضية التنمية وكأن مفتاحها هو فى سياسة الدولة الخارجية ، واذا بقضية التنمية بدلا من أن تطرح كقضية شعبية يشتعل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، اذا بها تتحول الى واحدة من الموضوعات السرية للدولة التى لا يعرف خباياها الا مكتب رئيس الجمهورية. وهكذا لم تجد مصر أمامها الا أن تخفض معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذى سمح له بالتدهور .

خلاصة القول ان الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدى بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وانه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية وانتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت فى الدخول ، كما أنه ، بما يؤدى اليه من تراخى جهود الدولة فى استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية فى المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية .

وهكذا نرى بالنسبة للمعونات الأجنبية نفس ما رأيناه بالنســـبة لرفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة . وهى أن الوظيفة الحقيقية التى يؤديها كل منهما ليست هى تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن ادماج دول العالم الثالث فى فلك النظام الاقتصادى العالمى السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد فى تقسيم العمل الدولى الذى تمليه متطلبات النمو فى البلاد الصناعية نفسها .

اننا اذا رفضنا هـذا التشخيص للوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية يصبح من المستحيل علينا أن نفهم لماذا تحجم الدول الصناعية ، بكل ما يتوفر لديها من ثروات مادية وعلمية ، عن تقديم أنواع أخرى من المساعدات كان يمكن أن تساهم مساهمة أكبر فى رفع مستوى المعيشة فى بلاد العالم الثالث بينما تشكل عبئا أقل على دافعى الضرائب فى الدول الصناعية نفسها . لماذا لم تقدم تلك الدول مثلا مساعدة تذكر لدول العالم الثالث من أجل تخفيض معدل المواليد ، أو لتشجيع التكامل الاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث نفسه ، أو لتخفيف حـدة التوتر والعداء بين الدول المتخلفة المتجاورة ، وتخفيض عبء الانفاق الحربى على اقتصادياتها بدلا من بيع السلاح للدولة وعدوتها ، أو لماذا لم تبذل تلك الدول أى جهد لمنع تسرب العقول من دول العالم الثالث ، بل وحتى من أجل التخفيف من قبضة حكومات ثبت عجزها عن معالجة مشكلة التخلف والتنمية ؟

ان دعاة التنمية المستقلة يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون أن هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور أن علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسنادة خشبية أكثر كفاءة . فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعاده الجسم المريض ، أو الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى أمر ميئوس منه تماما ، أو اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد أداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة . فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون ان ترسم الدولة المتلقية للمعونات استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من أن ينظر الى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسـد بعض الثغرات فى خطة تم وضـعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة . وهم يرفضون على الاخص ان تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها للتنمية على أساس تصور استمرار المعونات الخارجية بدلا من ان يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة فى أقرب وقت ممكن من الاستغناء عن هذه المعونات استغناء تاما .

٤ ـ الشركات الدولية واستراتيجية التنمية :

على أنه من الصعب ان نجد مثالا لقلب الأمور راسا على عقب وتصوير ما لا يزيد عن كونه تكريسا للتبعية الاقتصادية والثقافية على أنه تنمية ، أوضح من دعوة البلاد الفقيرة الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة التى تقوم بها الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

لقـد أصبح من نافلة القول ان هـذه الشركات تشكل اليـوم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وان انتاجها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلى لكل من هاتين الدولتين ، وان من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من

هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالى ، ملكية ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصول الثابتة فى العالم بأسره وأن تقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمى . فاذا استمر نموها على هذا النحو فانه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه التجارة الدولية هى التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها ، وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم اذن أن نحاول معرفة ما هى تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التى تحقق مصلحة هذه الشركات ، ومن ثم تحاول هذه الشركات فرضها على حكومات هذه الدول ؟ ومن المهم أيضا ان نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وان نقرر على ضوء هذا ما اذا كان من الممكن حقا ان نضع موضع التطبيق ما تدعو اليه وثيقة الأمم المتحدة من اخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه .

دعنا نقرر ابتداء ان اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه ان يحقق مصلحة الشركات الدولية . فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة اشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هى فى أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ، ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ولا تعتمد أساسا على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة ، وهذه بالضبط هى الجوانب التى تتمتع فيها الشركات الدولية بميزة نسبية .

كذلك لا تجد هذه الشركات مصلحة واضحة لها فى استراتيجية للتنمية تقوم على سياسة استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، اذ أن هذه هى فروع الانتاج التى تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها فى داخل الدول الصناعية ، بالنظر الى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول .

وانما تجد الشركات الدولية المتجهة الى ميدان التصنيع فى البلاد المتخلفة أكبر مصلحة لها فى اقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الاقل تعقيدا والتى ، وان كانت تحتاج الى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فانها تتميز أيضا بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل ، والموارد الطبيعية تكفى لأن تجعل القيام بانتاجها فى داخل البلاد المتخلفة أكبر عائد من اقامتها فى البلاد الصناعية .

ولكن هذا النوع من السلع ، وهذه هى النقطة التى أريد تأكيدها ، يأتى الجزء الاكبر من الطلب عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهى فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة . فاذا تبين للشركة الدولية أن الدولة المضيفة هى أصغر من أن تسمح سوقها

بالافادة من مزايا الانتاج الكبير ، وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ، تصدير جزء من منتجاتها لدول أخرى لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعا محلية للانتاج . وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجية للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات ، وفتح ابواب الاستيراد واصلاح حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها ، وتحويل ارباحها ورأس مالها .

وأول ملاحظة نريد أن نوردها على أثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث هى أن هذا التحول فى نمط تقسيم العمل الدولى ، من نمط تتخصص بمقتضاه هذه الدول فى انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات الدولية ، هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدى الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح هذه الدول . ذلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صالح البلاد المتخلفة ليس اساسها فى الواقع صفات طبيعية أو كيماوية فى السلع الزراعية أو المواد الاولية وانما اساسه أمران :

الأول هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الاجور فى الفروع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الاجور فى الفروع التى تقوم بانتاجها الدول الصناعية .

والأمر الثانى هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من انواع السلع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية .

فاذا صح ذلك فان تحول البلاد المتخلفة الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تتخصص الدول الصناعية فى انتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الانتاج من الدول الصناعية سيكفل استمرار التدهور فى اسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لأسعار وارداتها .

والملاحظة الثانية هى انه وان كان دخول الشركات الدولية الى الدولة المتخلفة يصحبه فى البداية تحسن فى ميزان مدفوعاتها فانه لا يمكن القطع بأن هذا الاثر الموجب سوف يستمر فى المدى الطويل . فبعد انقضاء السنوات الاولى التى تتدفق فيها رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى الدولة المضيفة تميل مبالغ الارباح والفوائد التى تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تأتى به الى الدولة من رأس مال . أما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات الدولية فانه يجب التحفظ عليها من ناحيتين . فأولا ، يجب ان نطرح من هذه

الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة فى اسعار ما تستورده هذه الشركات من مستلزمات الانتاج من فروعها فى الخارج رغبة منها فى تجنب الضرائب العالية التى قد تفرضها بعض الدول المضيفة دون أخرى . وثانيا يجب أن نطرح ما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما بددته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التى ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط الشركات الدولية أو على الاقل لولا رغبتها فى اجتذاب هذه الشركات .

كذلك فان من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتها نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ، وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف فى اصولها . أن من اسهل الامور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الاجنبية عن طريق التصرف فيما يستحيل عليها تعويضه . ولا يدخل فى هذا الباب فقط الحصول على العملات الاجنبية عن طريق بيع الاراضى والمبانى، بل يدخل فيه أيضا بيع أصول غير مادية قد لا يكون من اللائق ذكرها .

أن هذه التحفظات على مساهمة الشركات الدولية فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية يمكن أن يضاف اليها تحفظات مماثلة على مساهمة هذه الشركات فى رفع معدل النمو فى الدولة المضيفة . فجزء مما يبدو وكأنه اضافة الى اصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس فى الحقيقة الا احلالا لاصول اجنبية محل اصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الاجنبية ، او محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الاجنبية لها فى جذب المدخرات الوطنية أو فى اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين .

أما الحديث الشائع عما تقدمه الشركات الدولية من خدمة فى نقل المعرفة الفنية المتقدمة الى الدول المضيفة ، وفى تنمية الكفاءات الوطنية فى الادارة والتنظيم ،فاننا نتحفظ عليه أيضا بان هذه المعرفة الفنية التى تنقلها الشركات الدولية لا تتجاوز قط طريقة استخدام وسائل الانتاج الحديثة وتطبيقها ، ولا تصل ابدا الى تنمية قدرة الدولة المضيفة على ابتداع وسائل انتاج جديدة . وقد تفتح الشركات الدولية أبوابها حقا لاستخدام وتدريب الفنيين والمهنيين الوطنيين ولكنها لا تدربهم قط على جوهر فن الادارة وهو اتخاذ القرارات العليا الذى تحتفظ به الشركات الدولية لنفسها حيث تصدر هذه القرارات من مركز ادارتها الرئيسى .

على أنه ايا كانت أهمية هذه التحفظات فان الارجح أن اثر الشركات الدولية على معدل النمو فى الدولة المضيفة سوف يكون فى معظم الاحوال ايجابيا ، ولا يمكن فى اعتقادنا أن نؤسس رفضنا لنشاط هذه الشركات فى الدول المتخلفة على اساس القول بأنها لن تساهم فى زيادة الناتج القومى ، بل يكمن اعتراضنا الاساسى على نشاط هذه الشركات فيما يؤدى اليه من

زيادة حدة التفاوت فى الدخول وتنمية الازدواجية والانفصام الاقتصادى والثقافى فى الدول المستقبلة لها ، وأن الزيادة التى تحققها فى الناتج لا تؤدى بالضرورة الى زيادة الرفاهية الاجتماعية .

لقد رأينا أن هذه الشركات لن تمارس نشاطها فى الغالبية العظمى من الاحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتع فيها بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الاساسية . فهى اذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد اساسا على تصنيع مواد اولية محلية .

وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بانتاجه فى الدول المتقدمة ، فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيفة . ذلك أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق اساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى اساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها . وهى تحرص من ناحية أخرى ، على أن يقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما انها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيفة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة . كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة ، بحيث نجد أنها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ أو ٨٪ سنويا قد لا يصاحب ذلك فى نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٢½٪ . فاذا كان معدل الزيادة فى السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان . وليس هذا فرضا نظريا بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت ابوابها للشركات الدولية كالبرازيل وبورتوريكو وكينيا والبرازيل .

فاذا نحن استثنينا تلك القلة المحظوظة من العمال والفنيين والمهنيين الذين تهىء لهم هذه الشركات فرصا للعمل ، فان الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر اللهم الا بقدر مالهم من قدرة على استهلاك منتجاتها . على أن الفئة المستهلكة لمثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان أن هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضآلة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات الدولية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للطلب ، اذ أن من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بمالا يقل عن ٣٠٪ أو ٤٠٪ من مجموع الدخل القومى،

وفى البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو ايران قد يكفى هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام .

وعلى أى حال فان جزءا اساسيا من استراتيجية الشركات الدولية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن كل زيادة فى دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الاكبر منها على منتجاتها . أن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لابد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت فى الدخول فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعانى من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

وأود هنا على الاخص أن أؤكد على جانب يتعلق بأثر الشركات الدولية على توزيع الدخل ربما لم يحظ بما يستحقه من اهتمام . فقد جرت عادة الاقتصاديين وهم بصدد مناقشة العلاقة بين توزيع الدخول من ناحية والناتج القومى من ناحية أخرى على الاهتمام بما لنمط توزيع الدخل من أثر موجب أو سالب على معدل النمو فى الناتج القومى وعلى طبيعة السلع التى يقوم المجتمع بانتاجها . أن العلاقة العكسية هى فى اعتقادنا الاجدر بالاهتمام فى ظل الظروف السائدة فى البلاد المتخلفة اليوم ، بل وعلى الاخص ونحن بصدد بحث أثر الشركات الدولية على اقتصادياتها . واقصد بهذه العلاقة العكسية أثر طبيعة المنتجات التى تقوم هذه الشركات بانتاجها على نمط توزيع الدخل . وأعتقد أنه من المستحيل أن نفهم لماذا يستمر التفاوت فى توزيع الدخل فى البلاد المتخلفة بل ويزداد حدة على الرغم من كل ما يقال من ضرورة القضاء عليه الا اذا فهمنا كيف تستخدم الشركات الدولية نفوذها الاقتصادى والسياسى والثقافى للعمل على استمرار هذا التفاوت .

أن المثال المحبب لدى الاقتصاديين حينما يتكلمون عن العلاقة بين زيادة الناتج وتوزيع الدخل هو مثال الكعكة حيث يدعوننا الى التركيز على زيادة حجمها ، تاركين أمر توزيعها لوقت لاحق ، ويفترضون افتراضا خاطئا اننا متى نجحنا فى زيادة حجم الكعكة فقد ضمنا أن يزداد حجم جميع الانصبة فيها ، أو على الأقل أن يكون بامكاننا زيادة حجم جميع الانصبة . والملاحظة التى أريد أن أؤكدها هنا هى أن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج ، وان توزيع الكعكة مرتبط ارتباطا لا ينفصم بنوع الكعكة التى قمنا بطهيها ابتداء .

ولنأخذ مثلا بسيطا على ذلك وليكن قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة. أن هذا القرار المتعلق بالانتاج يتضمن فى نفس الوقت قرارا بالتوزيع ، اذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطأ اقدامهم أرض العاصمة قط . نفس الملاحظة تنطبق على أى قرار

يتعلق بتقديم خدمات كالطب أو الاسكان أو الخدمات الترفيهية التى تشترط بطبيعتها أن يقيم المستهلكون على قرب من مكان تقديمها . فاذا اتخذت قرارات باقامة هذه الخدمات فى العاصمة فقد استبعدت أيضا من استهلاكها الجزء الاكبر من السكان .

أضف الى ذلك نوعا آخر من السلع التى تتطلب لاستهلاكها توفر سلع أخرى مكملة لها ، أو مستوى معينا من التعليم أو سيادة نوع معين من القيم لدى المستهلكين . فالسلع الكهربائية مثلا هى منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذى لم يصل الى مساكنهم بعد التيار الكهربائى ، كما أن الافلام الامريكية لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوى بين المتعلمين والاميين .

كذلك فان قيام دولة متخلفة بتدريب اخصائى فى الامراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن أو اقتصادى متخصص فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة أو مهندس متخصص فى أجهزة تكييف الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده بل تضمن فى نفس الوقت تحيزا فى التوزيع ضد غالبية السكان الذين لا حاجة بهم الى هذه الخدمات .

على أن أهم نوع من أنواع التحيز فى التوزيع المتضمن فى العملية الانتاجية نفسها ينشأ من انتاج سلع يتطلب استهلاكها حدا أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الاعظم من السكان . فالدولة التى تتكلم عن ضرورة اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح فى نفس الوقت للشركات الدوليةباقامة مصنع للسيارات الخاصة ، وباقامة فنادق للسياح وانتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن اعادة التوزيع مأخذ الجد . اذ أنه متى تم انتاج مثل هذه السلع بالفعل فان نمط توزيع الدخل لابد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها . فاذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، تعين على المهتمين باستمرار الانتاج اما أن يخفضوا اسعارها بالدرجة اللازمة ، أو أن يعملوا على اعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد .

أن البعض قد يسلم بأن الشركات الدولية قد ينتج عن نشاطها بالفعل زيادة حدة التفاوت فى حجم توزيع الدخل ومع هذا يرى أن هذا ليس الا ثمنا زهيدا علينا أن نقبل دفعه راضين ، فى مقابل ما تؤدى اليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومى . على أننا قد نرى العكس وقد نرى أن الاختبار الحقيقى لسلامة التنمية ليس هو مدى نجاحنا فى رفع مستوى الدخل بل فى تحقيق التكامل بين اجزاء المجتمع وفئاته واقاليمه المختلفة . اننا قد نرفض مثلا ، وبحق فى رأيى ، أن نساير اقتصاد التنمية الحديثة فى اعتبار الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة هى الحدود المميزة للمجتمع الذى نرسم من أجله استراتيجية التنمية ، ونصر على أن يكون محور اهتمامنا مجتمعات حقيقية لا وهمية . فاذا سلمنا بنقطة البداية هذه لم يعد بوسعنا أن نتجاهل أنه فى داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع ، وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال . ومن ثم يحق لنا أن نرفض أن نستمر فى انتهاج استراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادى الدولى

قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادى والثقافى للدولة الواحدة . بل اننا قد نذهب الى الحد الذى نشعر فيه لا بالرضا بل بالجزع لدى رؤية نسبة صغيرة من سكان الدولة المتخلفة تزيد من استمتاعها بثمرات الحضارة الغربية ، بل ولدى رؤية هذه النسبة تزداد حجما وثقلا ، اذ قد لا نرى فى نمو هذه الفئة مزيدا من التنمية بل مجرد مزيد من الاستسلام لحضارة غربية تمثل الشركات الدولية فى الوقت الحاضر اقوى عملائها .

فلنقرأ الآن ، على ضوء هذه الملاحظات ، ما تقوله وثيقة الامم المتحدة الداعية لنظام اقتصادى جديد ، عن الشركات الدولية . فهذه الوثيقة لا تدعو بالطبع الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها فى البلاد الفقيرة بل نقول أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يقوم على اساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات .. انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التى يمارس فيها هذا النشاط » .

ولنا أن نتساءل الى أى حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات الدولية ، فى ضوء ما ذكرناه ، وما نعرفه عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها الى الحد الذى يسمح لها بالتغلغل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياستها وثقافتها ، وعن ضعف الحكومات المستقبلة لها ، بل وعن التنافس بين هذه الحكومات لاجتذاب هذه الشركات الى أراضيها . أن هذه الشركات قد اثبتت قدرتها على أن تتجنب الى حد كبير آثار السياسات النقدية أو الضريبية التى قد تفكر الدولة المضيفة فى فرضها عليها . فهى تستطيع أن تتجنب آثار السياسة النقدية بالالتجاء الى مصادرها المالية الخاصة سواء بالسحب من أرباحها المتراكمة أو من موارد الشركة الأم ، وتستطيع أن تقلل من عبء الضرائب المفروضة عليها عن طريق تلاعبها بأسعار منتجاتها وأسعار مستلزمات الانتاج حيث تمكنها من ذلك علاقاتها بفروع الشركة فى الخارج .

أما الدعوة الى احترام الشركات الدولية « للسيادة الكاملة » للدول المضيفة فهو يدخل على أحسن تقدير فى باب التمنيات الطيبة ، اذ لا يعقل أن نتصور أن تحترم هذه الشركات الخطة القومية للدولة المضيفة اذا تعارضت هذه الخطط مع ما تصنعه هذه الشركات من مخططات تشمل العالم بأسره ، كما لا يتصور أن يكون بمقدور الدولة المتخلفة اجبارها على ذلك فى الوقت التى تملك هذه الشركات من القوة ما يسمح لها ليس فقط بالضغط على هذه الحكومات لتغيير موقفها بل . بالاطاحة بهذه الحكومات نفسها .

على أن أهم اعتراض يجب أن يوجه الى هذا الموقف التوفيقى لوثيقة الامم المتحدة من الشركات الدولية هو أن الخطر الاساسى من دور هذه الشركات فى البلاد المتخلفة لا يكمن فى الواقع فى طريقة ممارسة هذه الشركات لنشاطها فى هذه البلاد وانما يكمن فى طبيعة هذا النشاط نفسه . لقد رأينا مثلا أن أهم أثر سلبى للشركات الدولية على نمط توزيع الدخل

لا يكمن فى الطريقة التى تتبعها فى الانتاج بقدر ما يمكن فى طبيعة هذا الانتاج نفسه . ومن العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نوع السلع التى تقوم هذه الشركات بانتاجها ، وانما ينحصر الاختيار المتاح للدولة المتخلفة فى أمرين لا ثالث لهما : أما أن تقبل أن تفتح بابها على مصراعيه أمام الشركات الدولية ، أو أن تغلقه باحكام. فاذا شك أحد فى هذا الحكم فليحاول أن يشير الى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت فى تجنب أحد هذين الحلين .

٥ ــ الرفاهية الاجتماعية وتغريب العالم الثالث :

يمكن ان اوجز ما حاولت أن أقوله حتى الآن فى نقطتين أساسيتين :

الأولى : هى أن تبنى الدولة المتخلفة لهدف اللحاق بمستويات المعيشة السائد فى الدول المتقدمة صناعيا ، واعتمادها المفرط على المعونات الاجنبية المقدمة من هذه الدول ، وفتح ابوابها أمام نشاط الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها ، يحكم على هذه الدولة باستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية للدول الصناعية ، ويزيد من حدة التفاوت فى الدخول داخل الدول المتخلفة .

والنقطة الثانية : هى أن الوظيفة التاريخية الحقيقية لهذه الصور الثلاث من صور التفاعل بين العالم الثالث والعالم الغربى ، بشتيه المسميين بالرأسمالى والاشتراكى ، ليست هى تحقيق التنمية الاقتصادية فى بلاد العالم الثالث بل ربط هذه البلاد بفلك النظام الاقتصادى الغربى ونمط الثقافة الغربية .

والذى اريد أن أضيفه الآن هو أن من المشكوك فيه الى حد كبير أن دخول بلاد العالم الثالث فى فلك النظام الاقتصادى والثقافى الغربى سوف يؤدى الى تقدم يذكر فى مستوى الرفاهية لهذه البلاد ، أو حتى فى مستوى الرفاهية لذلك الجزء من السكان الأكثر دخلا والأكثر اتصالا بحضارة الغرب .

ذلك انه كلما زادت القدرة الانتاجية للدول المتقدمة صناعيا كلما اتجهت هذه الدول اكثر فأكثر الى انتاج سلع تافهة فى رفع مستوى الرفاهية . فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وهذه تتلوها سيارة خاصة اكثر فأكثر سرعة واكبر فأكبر حجما . وآلة الحلاقة البسيطة تتلوها آلة الحلاقة الكهربائية ، والصحيفة الصباحية تتلوها صحيفة أخرى عند الظهر واخرى مسائية ، والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، ومشروب القهوة يجب أيضا أن يصبح مشروبا آنيا ، واعياد الميلاد تصبح قليلة البهجة ما لم تنفق مبالغ طائلة على بطاقات المعايدة الملونة وعلى تبادل الهدايا كبيرة الحجم وقليلة الجدوى . أن كل هذه السلع قد يبدو الاقدام على انتاجها فى الدولة المتقدمة صناعيا وكأنه مجرد تبديد للموارد فيما لا طائل تحته ، أما القيام بانتاجها أو استهلاكها فى دولة

لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الاساسية فهـو أمر قـد يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج الشخصى لكل منا .

هناك نوع آخر من السلع الذى قد يؤدى وظيفة حقيقية فى الدولة المتقدمة صناعيا ولكنه لا يحقق أية وظيفة على الاطلاق فى الدولة المتخلفة . فمنذ نحو مائة عام اضطر الخديو المصرى تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن اسواق لتصريف معدات السكك الحديدية الى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن الاقتصـاد المصرى فى حاجة اليه . واليوم تقدم الدول المتخلفة على اقتناء آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ، بل ودون أن تكون لديها حاجة الى مستوى رفيع من الدقة فى المعلومات . وهكذا ايضا تصر الدولة المتخلفة متأثرة بنصائح الخبراء الاجانب على أن تنفق مبالغ طائلة على اعداد دراسات لا جدوى لها فى الوقت الذى لا يحتاج الأمر الى أكثر من جس سليم لادراك أن المشروع محل الدراسة أما لا غنى عنه ، أو لا طائل على الاطلاق من ورائه ، أو تتعاقد الدولة المتخلفة تحت ضغط بائعى الاسلحة على تزويد جيشها بأحدث الاسلحة استعدادا لحرب لا يمكن أن تقوم .

أن جزءا كبيرا من المنتجات الجديدة التى تخرج من مصانع الغرب اليوم لا تقوم فى الواقع باشباع حاجات انسانية جديدة بل ليست أكثر من وسائل جديدة لاشباع حاجات قديمة ، ومن المشكوك فيه أن كفاءتها فى اشباع هذه الحاجات هى أكبر مما حلت محله من سلع الا اذا صدقنا الأقتصادى الغربى الذى يسوىبين وجود طلب علىالسلعة ووجود اشباعحقيقى،كذلك فانكثيرا مما يقدمه الغرب الى بلاد العالم الثالث على أنه اضافه الى ما تحتويه سلتهم من سلع وخدمات ليس فى الواقع أكثر من احلال سلة من السلع والخدمات محل سلة أخـرى . فوسائل الرياضة الغربية الحديثة مثـلا ، التى كثيرا ما تتطلب ادوات باهظة الثمن ، ليست الا بديلا للنشاط الطبيعى الذى يقوم بها أغلب الناس فى مجتمع فقير دون أن يتحملوا فى سبيله أية نفقة ، وبرامج التليفزيون ليست الا بديلا عن الاتصال الانسانى المباشر بين افراد العائلة ، أو بين الاصدقاء ، والتيار الذى لا ينقطع من المعلومات التى لا جدوى منها تعويض عن فراغ روحى ، والكوكا كولا بديل سيء عن الماء ، والطب النفسى بديل سيء عن الصلات الاجتماعية الوثيقة .. الخ .

كذلك فان كثيرا من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع به الا فى ظـل انتشار نمط من انماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد فى المجتمع الغربى الذى قام بابتداع هذه السلع . فما لم تسد فى المجتمع الذى يتلقى هذه السلع نفس القيم الغربية من سيادة النزعة الفردية أو الاباحة أو روح التنافس على الاستهلاك فان هذا المجتمع قد لا يجد فى سلع الغرب أى مصدر للرفاهية . فما لم يقبل المجتمع مثلا أن يستقل الابن أو البنت لدى بلوغها سنا معينـة بسكن خاص ، وما لم يقبل أن تتفكك العائلة على النحو السائد فى الغـرب لما ظهرت الحاجة الى تزويد الشباب بمساكن مستقلة والى آلاف من السلع الاخرى التى ليس لها من وظيفة الا التخفيف من شعور الفرد بالوحدة .

وما لم يقبل المجتمع كقيمة من القيم ضرورة تلبية أية نزعة أو رغبة قد تخطر ببال أحد أفراده ، وما لم يقبل المجتمع أن يعتبر الاكبر والاكثر مرادفا للأفضل لما ظهرت الحاجة الى هذا التنوع الهائل فى مختلف السلع التى تنتج استجابة لهذه النزعات . كذلك فانه فى مجتمع لا يعلق نفس الدرجة من الاهمية على التغيير المستمر بل على العكس يمثل فى نظره عنصر الاستقرار والاستمرار مرتبة عالية فى سلم القيم ، لا يصبح التغير المستمر فى انماط السلع الاستهلاكية ولا تصبح وسائل المواصلات المفرطة فى السرعة مصدرا من مصادر الرفاهية .

ان نفس القول ينطبق أيضا على مجتمع تختلف فيه قيمه عن قيم المجتمع الغربى فيما يتعلق بما يعتبر أساس ما يتمتع به الفرد من احترام وتبجيل من المحيطين به ، وما يعتبر مصدرا للتأمين ضد الشيخوخة أو المرض ، أو ما يعتبره افضل السبل لتربية الاطفال ، أو فيما يعلقه من أهمية على اشباع الحاجات الحاضرة بالنسبة للحاجات المستقبلة أو على التقليل من الجهد العضلى بالنسبة لتخفيف التوتر النفسى الناتج من الحضارة الآلية .. الخ . فمتى اختلف المجتمعان فى أى وجه من هذه الوجوه فان السلع والخدمات التى تولد مزيدا من الرفاهية لأحدهما قد لا تولد أى قدر من الرفاهية للمجتمع الآخر .

خلاصة القول أن القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التى يبتدعها مجتمع معين تفترض أن يغير المجتمع قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم وعادات المجتمع الذى ابتدعها ، كما أن اخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل أن تتغير قيمه وتقاليده هو أقصر طريق لاجباره على التخلى عن ثقافته وقيمه الخاصة .

أن من الطريف حقا أن نلاحظ التناقض الذى يقع فيه الاقتصادى الغربى الحديث ، اذ نجده من ناحية ، وهو يناقش موضوع الرفاهية يرفض القطع بأن تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد أن يؤدى الى زيادة الرفاهية ، على اساس انه من المستحيل أن نقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ، فكلاهما فى نظره عالم مستقل بذاته من القيم والميول والرغبات ، بينما نجده وهو يتناول موضوع التنمية يفترض وكأنه من قبيل المسلمات أن ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد أن يؤدى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلا أن دخول هذه السلع من شأنه تمزيق النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ويحل محل القيم السائدة فيها وتقاليد غريبة تماما عليها .

أن هذا الغزو الغربى لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما حدث ولا زال يحدث منذ أن رفع شعار تنمية هذه البلاد ، واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن أن يقدم من أمثلة على الاستعمال الفاسد للغة وعلى تسمية الاشياء بغير اسمائها ولكن أن نذهب الى حد وصف تلك المجتمعات

الرافضة أو المقاومة لهذا الغزو أو التى لا ترضخ له بالسرعة الواجبة بوصف الدول المتخلفة . فهذا هو من قبيل عدم الاكتفاء بايقاع الاذى بل واضافة الاهانة اليـــه .

أن التصور الغربى للتنمية فيه من الضلال وضيق الافق ما فى التصـــور الغربى لفكرة الكفاءة efficiency. فتصور التنمية على انها مجرد الزيادة فى الناتج يتضمن تجاهلا لحقيقة اساسية وهى ان الزيادة فى الناتج لابد أن تصاحبها تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بحيث يستحيل القطع بناء على ما يحدث للناتج القومى وحده فان النتيجة لابد ان تكون دائمـــا نتيجة مرغوبا فيها . فاذا كان هذا صحيحا أيا كان المجتمع الذى تحدث فيه زيادة الناتج فهو صحيح على الاخص اذا كانت هذه الزيادة ووسائلها تأتى الى المجتمع من مجتمع غريب عنه .

اذن فتقديم النصح الى بلد فقير بان يمضى قدما بزيادة انتاجه على النمط الغربى بصرف النظر عما ينتج عن ذلك من آثار على حياته الاجتماعية والثقافية له من الخطر ما لتقديم علاج الى مريض وان كان يشفيه من المرض الذى يراد علاجه فانه يترك فى الجسم امراضا اخرى . أن من الممكن أن نصـــف العلاج فى الحالين « بالكفاءة » طالما التزمنا بتعريف ضيق للكفاءة مؤداه النجاح فى تحقيق الغرض الخاص الذى يوجه اليه العلاج دون اعتبار لأى آثار أخرى قد تنتج عنه . بنفس المنطق اذن توصف الطائرة بأنها أكثر كفاءة طالما انهـــا تسير بسرعة أكبر ، وبوصف نظام المصنع بأنه أصبح أكثر كفاءة اذا اصبح قادرا على انتاج المزيد بنفقة أقل ، بصرف النظر عن الآثار النفسية والاجتماعية التى قد تصاحب هذا « التقدم » فى الحالين .

أن الخطأ المتضمن فى النظر الى التنمية وكأنها مرادفة للزيادة فى الانتـــاج قد بدأ وقوعه فيما يبدو مع اختراع تلك الفكرة الغريبة المسماة « بالرفاهية الاقتصادية » هذه الفكرة التى تحولت تدريجيا على يد الاقتصاديين حتى أصبحت تستخدم بديلا للرفاهية الانسانية بوجه عام . أن فـــكرة الرفاهية الاقتصادية » هذه قد لا يعادلها فى درجة القبح والتضليل الا عبـــارة مثـــل « الصحة الروتينية » التى كان من حسن الحظ انها لم تخطر بعد ببال أحد من علماء التغذية ، فكما تفترض عبارة « الصحة البروتينية » أن صحة الانسان قابلة للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من عامل واحد من عواملها ، وهو كمية ما يستهلكه الانسان من بروتينات ، كذلك « الرفاهية الاقتصادية » فانها تفترض أن رفاهية الانسان قابلة ايضا للتجزئة وأن من الممكن قياسها بوحدات من أحد مسبباتها وهو مقدار ما يستهلكه الانسان من سلع وخدمات.

أن اصطلاحا « كالتنمية » من حيث انه يتضمن الاشارة الى هدف يستحق السعى من أجله ، فانه يجب اذن أن يعرف على نحو من شأنه أن يدل على تقدم لا شك فيه فى رفاهية المجتمع ككل ، وليس على مجرد الزيادة فى السلع والخدمات ولا على ارتفاع فى مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هـــذا المجتمع . فاذا كان الذى يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة فى الانتاج المادى

تستأثر بها الصفوة ، وخلق شعور بالسخط لدى بقية فئات المجتمع ، بل وتغذية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى أفراد هذه الصفوة نفسها ، وأغراق المجتمع فى كميات من السلع التى لا حاجة به اليها ، ودفع المجتمع الى التخلى عن قيمه الخاصة وتقاليده ، وافقاد افراده ادنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات ، واذا كان كل هذا يحدث نتيجة لعملية قهر مادى أو نفسى من قوى خارجية ، اذا كان هذا هو الذى يحدث بالفعل فى بلاد العالم الثالث فانه يجب قطعا أن يطلق عليه اسم آخر غير التنمية .

بل وحتى تسمية هذا الذى يجرى فى العالم الثالث باسم التحديث Modernization يجب أيضا أن نرفضه ، فهو يتضمن تنازلا من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالمية وعمومية لا تستحقهما ، فليس تكرار التجربة الغربية فى النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره ، والاعتراف بذلك ليس أقل من اعلان بالافلاس التام .

أن الذى يحدث فى دول العالم الثالث ، برغم كل ما تقوله وثائق الامم المتحدة ، ليس تنمية ولا تحديثا ، وانما هو لا أكثر ولا أقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة ، هذه المواجهة التى تدفع الحضارات الاضعف بسببها ثمنا فادحا . أن من غير المستغرب أن نرى الكتاب الذين ينتمون الى الحضارة الغالبة ، يطلقون على هذه المواجهة اسماء تعكس تعصبهم لثقافتهم ، كما تعكس شعورهم بالتفوق ، فيسمونها بالتنمية والتحديث ، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولكن أن ترضخ دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال ، وتقبل أن تسمى محنتها بهذه الاسماء فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل .

أننا لكى ندلل على أن الانضواء فى فلك التجربة الغربية فى النمو ليس هدفا يستحق العمل من أجله لا نحتاج الى أن نبين انه ليس فى هذه التجربة شىء على الاطلاق مما يستحق الاقتباس والتطبيق ، ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقا الى هذا الحد لكان الأمر مدعاة لدهشة لا حد لها ، وانما الذى يستحق التساؤل حقا هو هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى لائقا من الغذاء والكساء والمسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية بالعالم ، هل يتعين على هذه الدول حقا أن تذهب الى الحد الذى ذهبت اليه الدول الصناعية فى تنمية المدن وتلويثها وفى تنمية البيروقراطية ووسائل الحرب ، فى التنكر لله ومعاداة الطبيعة وتمزيق العائلة بل وفى اكتساب مالا طائل تحته من معلومات ؟

أن اثارة العالم الثالث لهذا النوع من التساؤلات اليوم لا يجب أن يعتبر محض صدفة ، فالعالم الغربى يمر اليوم بمرحلة من الحساب العسير للنفس، ومن الشك فيما اعتبره سنوات طويلة من قبيل البديهيات ، وانه ليصبح من دواعى الاشفاق حقا ، الا نقتنص نحن ابناء العالم الثالث هذه الفرصة لنقوم بعملية مماثلة من مراجعة لحساباتنا ، على أمل أن نكتسب من جديد ثقة لم يكن هناك أى مبرر لفقدانها .

خاتمـــــة :

منذ نحو مائة وخمسين عاما قام الاقتصادى الالمانى فردريك ليست ، ليحتج على الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز وليدعو المانيا الى رفض دعوة هؤلاء الاقتصاديين الى فتح أبواب التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول بصرف النظر عن درجة نضجها الاقتصادى . وقد بين ليست كما بين غيره ، بما لم يعد مجالا للشك ، أن أى تحرير للتبادل الاقتصادى بين اطراف غير متكافئة لابد ان يكون على حساب الطرف الاضعف . ان هذا التحرير للتبادل قد يكون حقا فى مصلحة شىء مجرد يسمى بالاقتصاد العالمى ولكن لا يمكن أن يحقق مصلحة الدول الاقل دخلا .

والآن تأتى وثيقة الامم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد متضمنة العبارة الفصيحة التالية :

« أن مصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا يمكن عزلها بعضها عن بعض، ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية البـــلاد النامية ، وأن تحقيق الرخاء للمجتمع الدولى ككل يتوقف على تحقيق الرخـــاء لكل جزء من اجزائه ، أن التعاون الدولى من أجل التنمية هو الهدف والواجب المشترك لكل الدول » .

ها نحن اذن نواجه بمثال جديد تلقن فيه دول العالم الثالث درسا لم يحن الوقت بعد لتعلمه ، فكما تعلمت دول العالم الثالث مزايا تطبيق وســـائل الانتاج كثيفة راس المال قبل أن تعانى من ندرة العمل ، وكما تعلمت كيـــف تخفض من معدل الوفيات قبل أن تعرف كيف تخفض معدل المواليد ، تلقن هذه الدول اليوم درسا فى مزايا التعاون والانفتاح والتكامل مع بقية اجزاء العالم ، قبل أن تحقق التكامل الاقتصادى والاجتماعى داخل أراضيها .

لقد كان الاجدر بواضعى وثيقة الامم المتحدة ، بدلا من أن يتغنوا بمزايا التعاون والانتاج أن يلقنوا دول العالم الثالث مزايا الانغلاق الاقتصـــادى والثقافى لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكنها يجب أن تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتقوى على مواجهة التيارات الخارجية .

أن اقتصاديى العالم الثالث ليحسنون صنعا لو استمعوا الى قول كاتب سياسى من كتاب القرن الماضى(١) .

« ان ما من أمة عظيمة بنت نفسها الا سرا ، وفى خلوة عن العالم(٢) » وهو قول تؤيده تجربة المانيا والولايات المتحدة فى القرن الماضى ، وتجربة اليابان

---

(1) Walter Bagehot

(2) "All the great nations have been prepared in privacy and in secret. They have been composed away from all distractions".

قبل أن تنفتح على العالم فى الثلث الأخير من نفس القرن ، كما تؤيده تجربة روسيا والصين فى القرن الحالى . بل أن بعض البلاد المسماة بالمتخلفة فى أمريكا اللاتينية ، كالارجنتين والبرازيل والمكسيك وتشيلى ، وفى العالم العربى كمصر وسوريا والعراق ، قد شهدت تجارب من انجح تجاربها فى التصنيع خلال فترات لا يمكن وصفها بأنها كانت فترات انفتاح على العالم، بل كانت أما فترات انغلاق جبرى فرض عليها فرضا بسبب ظروف الحرب ، أو انغلاق اختيارى ، كما حدث فى مصر فى اوائل الستينات . بل ان بعض هذه البلاد قد شهدت نموا ملحوظا ومتوازنا فى اقتصادها خلال فترة ما بين الحربين وهى ليست من فترات الرخاء فى العالم الغربى ، بل كانت فترة سماها الغرب « بالكساد العظيم » .

أن دعاة التنمية المستقلة حين يدعون الى الانغلاق ، لا يذهبون بالطبع الى حد مقاطعة التجارة الخارجية ، كما أنهم لا يذهبون الى حد مقاطعة المعونات الاجنبية ، وانما هم فقط يرفضون أن تكون التجارة الخارجية أو المعونة هى المحدد لاستراتيجية التنمية ، ويدعون الى أن تنعكس الآية ، فترسم سياسة التجارة الخارجية والمعونة الاجنبية على ضوء ما تحدده استراتيجية التنمية من أولويات ، هذه الاولويات التى يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع الفعلية وليس مما تحتاج الدول الخارجية الى بيعه أو تصريفه .

أن وثيقة الامم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى جديد تدعو ، فيما تدعو اليه ، الى اقرار ما تسميه بعلاقات عادلة بين أسعار صادرات الدول النامية واسعار وارداتها ، بغية تحقيق تحسن مستمر فى معدلات التبادل الدولى لصالح دول العالم الثالث .

والوثيقة بهذا تدعو الى مجرد ادخال التحسينات على شروط الصفقة التى تجرى بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، ومن ثم تدعو الى الانتقال من البيع بغبن الى البيع بدونه ، أما أصحاب التنمية المستقلة فانهم يرفضون ابرام الصفقة اصلا .

ان الفارق الأساسى بين النظام الاقتصادى الدولى القديم والنظام الاقتصادى الجديد المقترح لا يزيد عن الفارق بين سباقين ، كل منهما سباق بين طرفين غير متكافئين ، فى احدهما يبدأ المتسابقان من نقطة واحدة،وهذا هو الغبن ، وفى الآخر يسمح للمتسابق الاضعف بميزة البدء من نقطة اقرب الى الهدف ببضع خطوات ، ونحن نميل الى رفض الاشتراك فى السباق برمته.